إخراج "الظل الوريف في محاربة الريف"
من الظل إلى ضياء التاريخ

ذ الحسين الإدريسي

استهلال مثقل بحمولة السؤال

يتبين للمتلقي من خلال الاستهلال أن المحقق ظلت تسكنه أسئلة جوهرية تنم عن همّ يلازمه منذ أن عانق البحث في قضايا المقاومة الريفية وتاريخها، وما يعكس نضج منطلقات الدارس المحقق هي أن أسئلته ارتبطت بالفهم والمعنى للتجربة الريفية أكثر من عملية تسجيل للوقائع، وهو ما نلمسه من ظاهرة تكثيف الأسئلة التي باشرها منذ استهلاله، ومنها قوله:"مرت 35 سنة على دعوة عبد الله العروي في ندوة باريس 1973 إلى القيام بحل رموز الكلام المتقطع لعبد الكريم الريفي، وحتى وقتنا الحالي لم ننجح في فهم كلامه، ألا يعني هذا أن الرجل سبق زمانه، وأننا لم نعثر على الخيط الرابط بين كلامه المتقطع؟ وهل يمكننا الادعاء بأننا فهمنا التجربة الريفية؟(1) ويبدو أن مقصدية هذه الأسئلة وغيرها في عرف الأستاذ المحقق هي مطلب إعادة قراءة تجربة محمد بن عبد الكريم من قبل المؤرخين، الأمر الذي أصبح اليوم واجبا مساهمة منهم في تصحيح بناء ذاكرة الأمة، يقول المحقق في هذا الشأن:"...وغايتنا في ذلك ليس توسيع المعرفة، ولكن قبل كل شيء تجديد النظرة، وذلك حتى لا يصاب هذا النوع من الدراسات التاريخية بالتضخم أو بالتصلب الإبستمولوجي (2)، ومن الأهداف التي سطرها المحقق في هذه الأعمال الرغبة في تقويم الكتابات الأجنبية التي درست الثورة الريفية والتي اتسمت حسب المحقق بالمغالاة، واتخذت سبيلا أحاديا تمثل في تشويه شخصية محمد بن عبد الكريم الخطابي(3)، ومن الأهداف الأخرى التي تكتسي صبغة آنية ومعاصرة ما عبّر عنه الدارس المحقق بقوله: "إن إعادة دراسة الثورة الريفية هو تجديد لدراسة العلاقات المغربية الإسبانية، ذلك أن أحداث هذه

الحرب لما كان بارود رجالاتها يضرب من أعلى سفوح جبال الريف، فيتساقط الجنرالات والجنود والأسرى من الغزاة على بسيطة تلك الأرض، كانت الحكومات في مدريد بين ليبرالية ومحافظة تنهار كأوراق الشجر..."(4).

ولعلها إشارة ذكية من الأستاذ المحقق للكشف عن الوجه السياسي المشرق للمقاومة الريفية، كما أنها رد بطرف خفي على الذين يجتهدون في تقديم المقاومة الريفية على أنها مجرد حالة عسكرية جهادية متقدمة تتقن الزحف وإطلاق البارود وذلك لإخفاء ديناميتها السياسية، وفي هذا الصدد لم يفت الدارس المحقق الإشارة إلى الوجه الحداثي والعصري للتجربة الريفية بقوله:"... وأخيرا لا يمكن أن نتناسى رجالات الريف الذين حاولوا صنع تجربة فريدة في زمانها ومكانها ببناء دولة عصرية حداثية ذات بنيات تحتية متقدمة، من دون المرور بالتجربة الاستعمارية...الأمر الذي دفع التكالب الفرنسي الإسباني إلى التصدي لها لإفشالها وإقبارها في مهدها"(5).

وبالقدر الذي افتتح به الأستاذ المحقق استهلاله هذا بأسئلة فقد أنهاه بأسئلة أيضا في قوله:"... أمام هذا الزخم الهائل من الأحداث المتعلقة بالثورة الريفية، أليس الأجدر بالتذكير والتعريف بها؟"(6). ويتبين بعد القراءة أن الأستاذ المحقق قد جعل من هذه الأسئلة متضمنة لأجوبتها، بل إن إثارتها وتعليقها أهم من الإجابة عنها، لأنها تنحو نحو الاستفزاز الإيجابي، المثير للنقاش والأفكار.

* سؤال التاريخ المعتمد إزاء الرواية الشفوية.

يذهب الأستاذ المحقق إلى أن كتاب "الظل الوريف في محاربة الريف" رواية شفوية، كما يصفه في مورد آخر:"بالرواية الشفوية الفريدة تتميز بالعديد من الخصوصيات التي قل ما نجدها في غيرها من مصادر ثورة الريف، منها:

- "إحاطة شاملة للرواية بمعظم الأحداث التي شهدها الريف على عهد الخطابي...
- إنها اتسمت بنوع من الموسوعية في الإحاطة بتاريخ المغرب الشمالي في هذه الفترة.
- انفراد الرواية بذكر وقائع لا توجد في مصادر تاريخية كثيرة معاصرة للمرحلة الخطابية أو حتى في الدراسات الخاصة بهذه المرحلة..."، ويعود المحقق لإثارة السؤال:" كما تساءلنا كثيرا ولازلنا نتساءل عن سبب بقائها شبه مجهولة...، تماما كما نتساءل أيضا عن ماهية الخلفيات والأسباب الحقيقية وراء تجاهل شخص الراوي محمد أزرقان...، علما أن الرجل شغل منصب وزير خارجية لحكومة الريف خلال فترة ما؟ فهل تكمن أسباب ذلك في مجرد الطابع الشفوي للرواية !؟ قد يكون الأمر كذلك بالنسبة للبعض على الأقل، لاسيما وأن

"التاريخ الشفوي" على عكس التاريخ المدون يكاد يعتبر، كما قال البعض، تاريخا يغفله التاريخ"(7).

ولعل هذا الاستبعاد كان، في نظرنا، خطة ذكية من المتنفذين في غرف الكتابة التاريخية التي تمتلك الأختام الرسمية لاستبعاد التاريخ الخارجي على طول التاريخ، حتى وإن استند هذا الاستبعاد على أسس أكاديمية وعلمية، كان الأستاذ جرمان عياش قد استند على بعضها، لكن الإشكال الذي يشوش على هذه المستندات هو أن الرواية الشفوية قد تحولت إلى تاريخ مكتوب، أو ما سماه الدارس ب "الرواية المخطوطة، وهنا يتجدد السؤال: أين يكمن جوهر الإشكال هل في المكتوب أم في الشفوي؟ وهل في ثنائية الخضوع لشروط الكتابة التاريخية أم في الخروج عنها؟ وهل في ثنائية "الرسمي" أو"الشعبي المعارض؟ وهل في ثنائية الداخل بمعنى "عيش اللحظة"؟ أم في "الخارج" أي تلقي المعطيات عبر الوسائط المتعددة؟ على اعتبار أن المخطوط المدروس يعتبر حكيا للأحداث من الداخل، وهذه الإضافة تتولد عنها أسئلة أخرى مفادها: هل يمكن اعتبار رواية الأحداث من الداخل عنصر قوة يقدم الأحداث حية من شاهد ومشهود؟ أم يعتبر عنصر ضعف يهدد الموضوعية، على اعتبار أن راوي الأحداث يعتبر عنصرا فاعلا ورئيسا فيها، في حين تقتضي الكتابة النزيهة الحياد والخروج من الأحداث.

الظاهر أن الدارس المحقق يرى أن سبب تهميش هذه الأوراق التاريخية يعود إلى شفويتها، ولذلك نجده يشمر على ساعده العلمي للاستدلال على عمق وقوة الرواية الشفهية في مجال الكتابة والتاريخ، بدءا بالتاريخ الإسلامي، والسنة النبوية على قداستها، بل إن الباحث يستدل بالمدرسة الأمريكية على حداثتها ومنهاجيتها في اعتمادها على الرواية الشفوية، والتي دعت إلى دراسة "التاريخ من القاع"، أو بمعنى آخر رفض كتابة "تاريخ يرصده الصفوة فقط"(8). والنتيجة التي يصل إليها الأستاذ المحقق هي المساواة في التوثيق بين التاريخين الأكاديمي والشفوي في قوله: "والواقع أن الأخبار التي تسعى الرواية الشفهية إلى توثيقها لا تختلف منهجا ولا مصدرا عن تلك التي كتبها المؤرخ الأكاديمي..."(9).

ومن الضروري أن ننبه في هذا الشأن إلى أن استخلاص الأستاذ المحقق هذا ليس انتصارا حماسيا لطبيعة المخطوط المدروس الشفهية، بل هو استخلاص قائم على المقارنة والموازنة والفحص والتقويم، وهو ما وقفنا على تفاصيله في الدراسة التحقيقية، وما أشار إليه أيضا في قوله:" بيد أن قراءة متأنية لروايتنا الشفهية المدونة هته، ومقابلة الأحداث الواردة فيها بالمصادر والمراجع العربية والأجنبية التي ألفت حول الثورة الريفية، يفيد بأننا أمام رواية بالغة الأهمية... "إنه (المخطوط) شهادة على ذلك التحالف الاستعماري الفرنسي

والإسباني وحربه على الريفيين، وعلى ما ارتكبه من تدمير ومجازر وإبادة في حقهم باستعمال المواد الكيماوية"(10).

ومن الأمور اللافتة التي يسجلها الدارس المحقق هي أنه لا يفصل بين جريمة الاستعمار المدمرة للموارد الطبيعية والبشرية للوطن، عن جريمته المدمرة للتاريخ والراغبة في طمس هويته وذخائره في قوله:"... وتشريد قبائل الريف وإجبار زعماء المقاومة على الاستسلام ثم نفيهم وترحيلهم بعيدا عن أهلهم ومواطنهم، ومصادرة كل سجلات الأمير محمد بن عبد الكريم وأرشيفاته ومذكراته وكذا وثائقه ومستنداته الشخصية في محاولة من الاستعمار التعتيم على تاريخ المقاومة الريفية وطمس الهوية الريفية، لذلك وخوفا من التعمية والإتلاف والتلف أو التشويه كان لابد من تسجيل روايات الرجلين لهذه الأحداث كل على حدة،...ومن غير تنسيق مسبق أو علم بأي منهما بمشروع الآخر إلى توثيق مذكراته؛ فقام محمد ابن عبد الكريم الخطابي، وهو على ظهر سفينة عبدة، إلى إملاء مذكراته على الصحفي الفرنسي "روجي ماثيو"، في حين أملى الوزير أزرقان مذكراته على القاضي الشيخ أحمد سكيرج، وبذلك مكّنانا من وجهتي نظر حول مجريات أحداث الثورة الريفية في الداخل، ومن أفواه أهم صناع قراراتها. وقد نجح أزرقان عبر أسلوب القاضي سكيرج في إعادة رسم أحداث فترة زمنية في غاية الأهمية من تاريخ المغرب زمن الاستعمار (الحماية)، والتاريخ لتفاصيل تاريخية دقيقة جدا، وفق منهج زاد تلك الأحداث أهمية"(11).

أهمية الكتاب وقيمته:

لقد تمكن الأستاذ المحقق لهذا العمل أن يُقلّب مضامين هذا المخطوط ومحتوياته ظهرا عن بطن، وما كان لي أن أضيف شيئا إلا بعض النظرات السريعة والمتعجلة، فقد تصدى الدارس لإشكالية التسمية، كما عالج الأسماء المصحفة والمركبة والمستعارة كما ناقش لغته أيضا، وفي مناقشته لمضامين المخطوط أشار إلى الأهمية البالغة لبعض الأمور المثارة في التأليف، والتي سماها بـــ "القضايا الحساسة" متوقفا عند قضية الخيانة، مناقشا لأسبابها التاريخية والاجتماعية والاقتصادية، ومنهيا تلك المناقشة بتحفظ علمي عبر قوله:"...اعتبارا لهذه الحيثيات وحفاظا على القيمة العلمية لهذا الكتاب، فقد حافظنا على أسماء تلك الشخصيات "المدانة" كما هي، وإن كنا نتحفظ على كثير منها..."(12).

ومن الأمور الأخرى التي استشعر الأستاذ الدارس أهميتها في المخطوط وعمل على مناقشتها هي قضية الدخول إلى مليلية وفاس من لدن المجاهدين الريفيين، أما عن قضية مليلية فقد عزز الدارس في الهوامش بأن مذهب عدم دخول مليلية لم يكن خطأ كما أشاع البعض، ولكن كان موقفا أخلاقيا وإنسانيا وشرعيا وقانونيا اتخذه الأمير عن روية. مستدلا على ذلك في الهامش بما قاله

الأمير للإنجليزي "فورنو": "إن رجالنا مفتقرون حتى الآن للانضباط وسوف يقضون على المدنيين... ومهما يكن من أمر فليس تلك طريقتي في خوض الحرب"(13). وأما عن قضية دخول فاس، فيقول الأستاذ المحقق:"... فرغم كثرة ما قيل عن أبعاد احتلالها من قبل الريفيين... فهي لا تعدو أن تكون إلا من باب الكمائن التي نجحت فيها السلطات الاستعمارية مستغلة في ذلك التقارير الاستخباراتية إن من لدن المغاربة أو من قبل الأجانب وبخاصة الصحفيين الذين زاروا الأمير عبد الكريم أمثال "بول سكوت ماورر" الذي يعود إليه السبب في نشر فكرة أن ابن عبد الكريم كان يتوق إلى احتلال فاس، هذه الورقة بالذات هي التي استغلها ليوطي للعب بها ضد الثورة الريفية بغية الإيقاع بينها وبين السلطان المولى يوسف، وبالفعل نجحت خطة ليوطي في تشويه صورة ابن عبد الكريم، والمكر به عند السلطان، فأضحى في عينه زائغا خارجا عن الملة والجماعة"(14).

ولعل وعي المؤلف بخطورة هذه الوشايات التي تطعن المقاومة من الداخل وببرودة، هي التي جعلته يورد خطبا مطولة للأمير بن عبد الكريم يتبرأ فيها من تلك الوشايات السامة، ومنها قوله: "... نحن الريفيين لم يكن غرضنا التشويش على المخزن من أول أمرنا، ولا الخوض في الفتن كيفما كانت، ولكن قصدنا الأهم هو الدفاع عن وطننا العزيز.

... أما ترك استيلائنا على فاس فهو أيضا من هذا القبيل، زيادة على أننا لم نكن قد قمنا بقصد فتح البلدان أو الخروج عن السلطان حتى نقوم على مثل هذا مما نسبوه إلينا من كوننا خارجين عن الطاعة، وأننا نسعى في الأرض فسادا، وقد استدل بذلك الأعداء علينا بين الدول ليتوصلوا إلى أغراضهم في الفتك بالريف بأي وسيلة توصلهم للتشفي من هذا القطر الضعيف"(15).

ومن الأمور المهمة الأخرى في التأليف ذات العلاقة بهذا الموضوع وقد أشار إليها الأستاذ المحقق في تقديمه، هي علاقة السلطان يوسف بالأمير الخطابي، ذلك أنه بالرغم من لمز السلطان الأمير في رسالته إلى القائد النكادي، فإن الأمير حافظ على التصريح الصريح والعلني بعدم خروجه على السلطة الشرعية وهو ما عبر عنه في أوج قوته، وليس في حالة ضعف أو خوف أو ترقب أو منافقة وذلك عقب بيعته من لدن الريفيين بـ"ظهر السلوم" في أجدير كأمير للجهاد بقوله:"...وفي نيتي أن أكتب أيضا للسلطان مولانا يوسف، وأوجه إليه هدية على قدر الحال. ليحقق بأننا منقادون لأوامره التي يقضي الدين علينا بطاعته فيها. خصوصا حيث بلغه مبايعتكم لنا، فيظن أننا خارجون عن الطاعة، وبالكتب إليه ينجلي هاذا الوهم عن الحضرة الشريفة".(16)

العلاقة بين السياسي والعسكري في المقاومة الريفية:

من الأمور الجوهرية في نظرنا التي احتفل بها هذا العمل التأليفي النموذجي هي الدعوة إلى إعادة النظر في العلاقة بين البعدين السياسي والعسكري في حركة المقاومة الريفية بزعامة الأمير بن عبد الكريم الخطابي ذلك أن الكتابة عن هذه الحركة ظلت تتجاذبها رؤيتان: الأولى تبخيسية للحركة وتعمل جاهدة على تقديم هذه الحركة في صورة مشوهة، بعضها داخلي والآخر خارجي، وهي متسمة بالسلبية.

أما الرؤية الثانية فهي رؤية تعظيمية لهذه الحركة، ولا ننكر أننا كنا ضحية لها، ومبعث التعظيم في أنها تقدم الحركة الريفية تقديما عسكريا وبطوليا يغطيه دخان بارود المعارك، وهي رؤية ظلت تصف الريفيين بالشجعان والمقاتلين وأبطال الحروب والمجاهدين. لكن مبعث السلبية في هذه الرؤية هي إخفاء ونسف بُعْد "الفكر السياسي" الذي كان يحرك هذه المقاومة، على أساس أن الجهاد والقتال والمقاومة في ساحة الحروب كان يخضع لرؤية فكرية سياسية عميقة يقودها أطر ومفكرون وسياسيون، وليسوا مجرد عسكريين استجابوا لنداء "حي على الجهاد"، وقد بيّن هذا التأليف حقا، من خلال تفاصيله الدقيقة، بأن قيادة المقاومة وأطرها، كانت قيادة أصيلة وعالية التكوين وعصرية المسالك، وحديثة المناهج والمعاملة، وبالقدر الذي سلطت فيه الأضواء الكاشفة عن المميزات الاستثنائية التي ميزت القاضي عبد الكريم وابنه الأمير محمد الخطابي، في تدبيره، وفي سياسته، وفي عسكريته، وفي اتساع أفق نظره، وفي تواضعه، ووطنيته، وصلابته، نقول: بالقدر الذي كشفت فيه عن هذه الصفات الاستثنائية حقا، فإنها بينت في الآن نفسه أن حركة المقاومة الريفية لم تكن على ضخامتها من إنتاج فرد واحد بمعية عائلته، وأن الأمير الخطابي، مع كل الصفات الاستثنائية، ما كان له أن يحقق شيئا لو لم يجد مرتكزات قاعدية أبانت من خلال اجتهاداتها السياسية، وقدرتها التفاوضية والدبلوماسية والميدانية على أنها الذراع الفعال لحركة المقاومة على جميع المستويات. وفي هذا الصدد لا يمكن للمتلقي إلا أن يسجل باندهاش كبير النهج الدبلوماسي والتفاوضي العالي المستوى، في إبانه، للوزير محمد أزرقان، مقارنة مع "الكبْوات" التي يرتكبها كثير من الدبلوماسيين المعاصرين الذين تخرجوا من أعتى المراكز والمعاهد والكليات السياسية والقانونية والدبلوماسية. وقد أبانت حقا قيادات الثورة عن جدارة بأنها قيادات في مستوى رجال الدولة الحديثة والعصرية، وليس مجرد شخصيات قبلية وبدوية مقاتلة وشجاعة، كما يقدمها بعض الذين يريدون أن ينالوا منها.

كما أن المشروع التحديثي الذي أطلقته قيادة المقاومة في المنطقة الريفية بعد تحرير جل أراضيها قد قوّت هذا المذهب العصري في تجربة حركة التحرير

الريفية. ولا يسعنا في هذا الصدد إلا التأكيد على أن الأهمية العظمى لهذا التأليف تكمن في إجلاء الضباب وكشف الغمام عن هذا البعد الفكري والسياسي والدبلوماسي للشخصية الريفية.

من جهة أخرى، وفي صدد آخر، فإنه لابد لنا في دراستنا لحركة المقاومة الريفية أن ننتبه في توثيقنا للذاكرة ولتأريخها والحفاظ عليها، إلى الذاكرة الفكرية والسياسية والدبلوماسية والدينية والاقتصادية والاجتماعية للريف وللريفيين، وهي أمور احتفل بها كتاب "الظل الوريف" أيّما احتفال، فنقل صورا عن جوانب من الحركة الدينية في دينامية الزوايا بمختلف الاتجاهات، كما نقل صورا عن إسهام المرأة الريفية، وكذا معاناتها أيضا تجاه عنف الأزواج، مما كان يدفعها إلى الاحتماء بالزوايا. ومن الأمور المسجلة بفخر للمرأة الريفية في هذا الصدد، على سبيل المثال لا الحصر، ما قامت به زوجة السي محمد أوقشيش بقوله:"... وقد قدمت عند الفقيه- الخطابي- المذكور، في وسط الليل، زوجة السي محمد أوقشيش التوزاني المهاجر من قبيلته وأعلمت الفقيه بما عزم عليه القوم (اغتيال الأمير)، ولم يشعر بها أحد منهم"(17).

كما أنه لابد من الاهتمام الخاص بالمواقف الإنسانية والحضارية الفياضة التي عبّرت عنها القيادات الريفية تجاه الآخر، وهو في حالة اعتداء عليها، مثل الموقف النبيل للوزير أزرقان في استجابته لملتمس زوجة الكولونيل موراليس بأن يبعث لها بجثمان زوجها الذي سقط قتيلا على يد المجاهدين.(18) إضافة إلى إكرام السجناء المعتدين وأسرى الحرب، يقول المؤلف في هذا الشأن: "...وقد اعتنى السيد محمد بن عبد الكريم بشأن المسجونين، حتى إنه كان يطبخ لهم الطعام بداره ويوجهه لهم فيأكلونه، وما فضل عليهم يرمونه، ولا يرجعونه للمجاهدين الذين هم أحوج منهم إليه، ويتأسف المجاهدون على إضاعة ذلك الطعام الذي يفضل عنهم..."(19).

لذا، لابد أن نُفرَد لقضايا التسامح وثقافة الحوار مع الآخر واحترامه ورفعة الحس الحضاري عند الريفيين حتى في الحالات الحربية، بالدراسة بشكل مستقل عن صور الحرب والقتال، وهي أمور كان يمر عليها الدارسون مرورا خفيفا. كما يعتبر الموقف الذي سجله القائد أحمد بودرا، موقفا مؤثرا وعميقا وأصيلا متولدا عن شخصية ريفية متشبعة بالقيم النبيلة، بعدم قبوله تعويضا ماديا بعثه له الأمير ابن عبد الكريم، رغم حاجة أسرته لذلك المال، إذ لما "نفذ له الأمير ستمائة ريال وجّهها له إلى محله نظرا لما أنفق من ماله على المجاهدين حتى صار أهله في ضيق معيشة". أجاب

وقد لا يفهم البعض مثل قوة هذا الموقف وعظمته إلا إذا تمت مقارنته بما أورده الأستاذ المحقق حينما أشار إلى الاكتتاب المالي الخارجي

لمساعدة الريفيين الذي لم يتوصلوا منه بفلس واحد، وبقائهم صابرين على شظف العيش، لأن الاكتتابات ذهبت إلى جيوب السماسرة، بقوله: "إذ استأثر بها العديد من السماسرة الذين اغتنوا على حساب الثورة الريفية..."، ويضيف في موقع آخر القول:"إن المسلمات الهنديات يعْن مجوهراتهن لمساعدة إخوانهن المحاربين في الريف..."(20)

مسألة الخيانة وضرورة إعادة النظر في الخلاصات الجاهزة.

سبقت الإشارة والإشادة بما صرح به الأستاذ المحقق في معالجته لهذه القضية التي يحفل بها الكتاب، والتي اعتبرها من الأمور الحساسة، وهي فعلا كذلك ويكمن حذر المحقق في أنه استطاع تسجيل موقف وسطي يقضي بالاحتفاظ بالأسماء المدانة في الكتاب، والتي وصفها المؤلف" بالخائنة والمتنصرة" ويصرح في الآن ذاته بتحفظه عن ذلك، وعلى الرغم من سكوت المحقق عن مضامين هذا التحفظ وصوره ودلالاته، إلا أنه قد يفهم منه تبرؤ الأستاذ المحقق من تبني مواقف المؤلف تجاه تلك الشخصيات المدانة في قضية الخيانة. ولو أننا نعتبر أن موقفي الإدانة أو الحياد في هذه القضية لا يفيد البحث العلمي في شيء مادامت هذه القضية لا تصطف في صفوف الأمور الشخصية. وفي قراءتي لهذه القضية أسجل من باب النقد الذاتي أنني مررت بثلاث مراحل:

*- *المرحلة الأولى*: ويمكن اعتبارها رد فعل انفعالي دعوت فيه إلى ضرورة محو هذه القضية وأصحابها من تاريخنا ومن ذاكرتنا لأنها تشوه رجالات هذا الوطن وتاريخه وهويته. كما أنها تشوش على النهج المستنير للذاكرة الجماعية.

*- *المرحلة الثانية*: وقد سجلت فيها تراجعا عن المرحلة الأولى على اعتبار أن هذه الظاهرة تعتبر جزءا من ذاكرتنا ومن تاريخنا، وأنه لابد من تسجيلها وتوثيقها، وأنه لا يمكن حجبها ولا تغطيتها لأنها ظاهرة عالمية وتاريخية وليست استثناء لدينا وعليه فإنه ينبغي تسجيلها بدون حساسية أو جَلْد أو لعْن، بل إن توثيقها مهم جدا لفهم وتحليل أجزاء أخرى من الذاكرة، وأن نفيها سيحدث مناطق فراغ تعيق قراءة التاريخ بالنسبة للجيل المعاصر.

*- *المرحلة الثالثة*:وقد رأيت فيها أنه من اللازم على الباحث العلمي الرصين إعادة قراءة هذه الظاهرة وعدم الاكتفاء بالخلاصات الجاهزة، بل إني اعتبرت أن هذا المصطلح "الخيانة" أصبح ضيقا، بل غير مناسب لفهم هذه الظاهرة المعقدة حقّا والتي تعبر عن خلل بنيوي بحيث أن اتساعها وتعدد مظاهرها واستمراريتها بعناوين أخرى يثير القلق، ولا يمكن فهمها بسلاحي "الإدانة" ضمن خانة "الخيانة"، أو "التبرئة"، ففي هذا العمل مثلا شهدنا تقلبات مثيرة لشخصيات وقبائل من موالاة الإسبان، ثم الانقلاب عليهم لصالح صف المقاومة، ثم العودة إلى الإسبان، ثم العودة إلى الجهاد ولعل ما شجعني على هذه المراجعة والدعوة إلى

إعادة النظر للتعمق أكثر في فهم الظاهرة وتحليلها والوقوف على عللها الظاهرة والباطنة، القريبة والبعيدة، هو ما سجله الباحث الأمريكي دافيد هارت، فبعد سنوات من دراسته الميدانية للمجتمع الريفي خرج بخلاصة مفادها أن المجتمع الريفي يتسم بالانقسامية، وبما أن منهجية البحث لا تسمح لصاحبها بالاطمئنان على نتائجه، فقد أعاد النظر في هذه الخلاصة، وعاد، من باب النقد الذاتي، في مقدمة الترجمة العربية لكتابه "آيت ورياغر"، إلى نفي تلك الخلاصة، ومنها قوله:"...كما نضيف أننا نعتبر النظرية الانقسامية للسلالة والنموذج الذي تمثله متصلبة جدا وضيقة إلى حد كبير..."(21).

إن استفحال هذه الظاهرة المتسمة بالخيانة في ذاكرتنا واستمراريتها في حاضرنا بعناوين أخرى، تدل في عمقها على حالة من القلق والتوتر النفسي والذهني والفكري، وقد خلقت هذه الحالة، حالات تاريخية مفزعة على المستوى الأمني والحربي والاجتماعي، وقد ولدت تلك الحالات بدورها تقلبات سريعة غير ثابتة، أمام تحليل نفسي أو اجتماعي يمكن من خلاله الركون إلى قاعدة ثابتة.

وعدم الثبات هذا لحق جل هذه الحالات المدروسة، بحيث لا يمكن وَسْم جهة ما بالثبات على الخيانة، أو الثبات على المقاومة، كما أنها ليست خاصة بالريفيين وحدهم، أو بالمغاربة دون غيرهم... هذا القلق أدى إلى حالة استثنائية وطارئة في التفكير الأمني للمواطن المغربي جعلته يعيش نوعا من الترقب والتقلب في تشخيص المصلحة وفي التعامل مع ما يعتبره خارجيا عن دائرته الداخلية الضيقة، وما ينبغي تسجيله هو أن هذه الحالة قد استمرت في واقعنا حتى اليوم بلبوس حزبي حداثي جعلت فئات واسعة من المجتمع المغربي تتحول سريعا وبمقاييس الزوايا الحادة والمنفرجة من اليسار الجذري إلى الليبرالية المطلقة، وكذا التحول من العلمانية إلى الأصولية المتطرفة، وهو ما سجلته المؤسسة العسكرية أيضا من الولاء المطلق للدولة إلى الانقلاب الدموي عليها، كما عاشت القضية الصحراوية الأمر نفسه من الدفاع عن استقلال الصحراء المغربية إلى تبني الوجهة الانفصالية ثم العودة ثانية، اليوم، إلى الأطروحة الوحدوية.

وفي نظرنا إن هذه التحولات الجذرية والقياسية في المواقف والانقلابات المتعددة عليها، لا يمكن تفسيرها بالركون إلى الخلاصات الجاهزة والسهلة، والتي يمكن أن نعتبرها خيانة وغدرا، لأنها في نظرنا تعكس حالات من القلق الاستثنائي وحالة من الطوارئ الفاقدة للأمن الثقافي والنفسي، والأمن الاجتماعي والاقتصادي والأمن السياسي والديني، وهي كلها قضايا في حاجة إلى دراسات معمقة ومتعددة ومتأنية تعتمد على آليات ومناهج ومقاربات علمية حديثة تبتعد عن المقاربات التقليدية التجريمية أو التمجيدية.

خـــــــلاصـــة:

إن القارئ المتفحص لعمل الأستاذ الباحث رشيد يشوتي في شموليته وكليته، لا يسعه إلا التوقف عند أربعة أقسام من الكتاب في مجمله.

– أما القسم الأول: فيتعلق أساسا بالتقديم والاستهلال والتمهيد، وهي محتويات تحتاج من قارئها إلى مزيد من التمعن والجهد نظرا لما تحتويه من أسئلة معرفية ومنهجية ومقاربات ومقارنات تاريخية واجتماعية واقتصادية.

– والقسم الثاني: يرتبط بمحتويات الكتاب التي بلغت سبعة وأربعون فصلا وهي حافلة بالتاريخ الدبلوماسي والسياسي والتاريخ الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للريف ولمناطقه المجاورة، كما يقدم صورا مضيئة عن إسهام المرأة الريفية في الزوايا الحادة والمنفرجة للمقاومة الريفية.

– والقسم الثالث: الذي يمكن اعتباره كتابا على هامش المخطوط يتعلق بهوامش المحقق التي بدت ممتلئة وغنية تلاحق كل صغيرة وكبيرة رغبة في التوضيح والتراجم والشرح، وإغناء ما قد يبدو للمتلقي يحتاج إلى توسيع وإضاءة، والتي بلغت في عددها تسعة وثمانون وخمسمائة هامش، مدعومة ومؤسسة على مصادر ومراجع مغربية قديمة ومعاصرة، تاريخية وجغرافية، مغربية وإسبانية وفرنسية، مدنية وعسكرية واستخباراتية، مما طبعها بالتنوع والتعدد والاستفاضة.

– أما القسم الرابع: الذي لا يقل أهمية عن باقي الأقسام السالفة الذكر فيتعلق بالملاحق التي أفردها المحقق لصور الشخصيات الريفية والأجنبية، إضافة إلى الخرائط الموضحة لكثير من المعالم، ثم الوثائق الريفية والأجنبية وصور العديد من التقارير الاستخباراتية الأجنبية، وصور لتغطية الجرائد الأجنبية للكثير من الأحداث المتعلقة بمحتويات المخطوط، والتي على الرغم من كثافتها إلا أنها تشكو من الضآلة، التي تحتاج إلى فسح المجال أمام الباحثين للاطلاع أكثر على الوثائق المتعلقة بالموضوع والتي يظل الكثير منها حبيس الخزانات الخاصة، ومن هذا المنبر ندعو العائلات ذات العلاقة بالموضوع إلى مدّ الباحثين بالوثائق اللازمة، وعلى رأسها عائلة الأمير بن عبد الكريم الخطابي التي لاشك أنها تختزن مصادر ووثائق تتعلق بالموضوع.

فوقوف المتلقي الدارس على هذه الأقسام الأربعة التي يحتويها هذا العمل لابد أنه سيتطلب منه زادا منهجيا ومعرفيا مضاعفا لاستيعاب محتوياته، فضلا عن دراستها ونقدها. وفي الأخير لا يسعنا إلا أن نعيد ما قاله الأستاذ حسن الفكيكي إبان تقديمه لهذا العمل الأكاديمي التحقيقي بالقول:"... وإننا إذ نهنئ أنفسنا بصدور هذا المولود الجديد وإشراقه على الساحة الثقافية، قبل تهنئة الأستاذ المحقق على المجهود المثمر الذي بفضله الآن سنستمتع بالاطلاع على وثيقة تاريخية شيقة..."(22).

هوامش

– الظل الوريف في محاربة الريف، تأليف أحمد سكيرج، دراسة وتحقيق ذ. رشيد يشوتي، منشورات المعهد الجامعي للبحث العلمي–الرباط، ص.1 سنة 2010– صفح9 .

[2]– نفسه، ص9–10.

[3]– نفسه، ص 9.

[4] – نفسه، ص 10.

[5] – الظل الوريف في محاربة الريف، ص12.

[6] – نفسه.

[7] – نفسه، ص16.

[8] – الظل الوريف في محاربة الريف" ص 17.

[9] – نفسه.

[10] – الظل الوريف في محاربة الريف، ص18.

[11] – نفسه.

[12] – نفسه، ص30

[13] – نفسه، ص30–31.

[14] – نفســه، ص 30–31.

[15] – الظل الوريف في محاربة الريف، ص 31–32.

[16] – نفســه، ص 181.

[17] – نفسه، ص 132.

[18] – نفسه، ص 134.

[19] – نفســــه، ص 183

[20] – نفسه، ص 45–49.

[21] – آيت ورياغر، دفيد مو نتخمري هارت، ترجمة محمد أونيا، عبدالمجيد عزوزي، عبدالحميد الرايس، الناشر: جمعية صوت الديموقراطيين المغاربة في هولندا، طبعة أقواس للنشر هولاندا، الطبعة الأولى، سنة 2007، صفحة XLIX {49}.

[22] – نفسه، ص 8.